تعدد المصطلح وتداخلــــه

د.خالد بسندي(*)

تعدّ مسألة المصطلح من أهم مفاتيح العلم؛ فتعدد المصطلح وتداخله غدا مشكلة أدت إلى التشتت. فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، وتحمل أحياناً كثيـرة مفهوماً واحداً. ومن هذه المصطلحات التي تبدو في ظاهرها من المترادفات: الاستغناء، والاكتفاء، وسد المسد رغم أن الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الآخـرين - كما ذكر عبد الله بابعير(٢) - لكن القدماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا مـا يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره، والعكس أيضاً. وهذه ظاهرة، أي تعدد المصطلح، تتكـرر في تراثنا اللغوي، نحو خلطهم - أحياناً - في مصطلحات الرفع والضم، والنصب والفـتح مـثلاً. ويرى الدكتور علي الحمد أن ما أوقع القدماء وبعض المحدثين في ذلك أنّهم اعتمدوا - أحيانـاً - الدلالة اللغوية في استخدام مصطلحاتهم، فعدوا مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرقـوا بين هاتين وبين المصطلح(٣). ومن هذه المصطلحات التي هي موضع دراستنا الحشو، والزيـادة، واللغو، والاعتراض، وما يرادفه (الالتفات، والاحتراز، والاحتراس، والتطويل، والتذييل...)، ومـن خلال تصفح بعض كتب اللغة وجدت تفاوتاً في استخدام هذه المصطلحات على النحو التالي:

١ - استخدم الخليل (ت ١٧٥ هـ) مصطلح الحشو واللغو والتوكيد والزيادة(٤).

٢ - كذلك استخدم سيبويه (ت ١٨٠ هـ) مصطلح الحشو واللغو والتوكيد والزيادة(5).

---

* جامعة الملك سعود.

(2) عبد الله بابعير، ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الأستاذ الدكتور علي الحمد، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٣.

(3) علي توفيق الحمد، في المصطلح العربي، free web sit hostin free servers. Com الصفحة الخامسة (الإنترنت).

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص ٢٦٣، ٢٨٨، ٣١٦.

(5) سيبويه، الكتاب، ١٤٠/٣، ٢٢١/٤ - ٢٢٦.

٣ ـ وأطلق المبرد (ت ٢٨٦ هـ) مصطلح الزيادة[1].

٤ ـ وأضاف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مصطلح الاحتياط والتمكين[2]. أما قول القائل بأن (لا مشاحة في الاصطلاح) فيحتاج إلى فضل تأمل؛ لأن "الناظر في العصر الراهن يرى من أمامه مشاحات كثيرة غدت إزاءها قضية المصطلح عندنا، وربما عند غيرنا، إحدى مشكلات العمل النقدي التي كثيراً ما تصدم الناقد الأدبي المختص؛ بله القارئ العادي"[3].

أولاً: الحشو والزيادة واللغو

الحشو مصدر للفعل الثلاثي حشا بمعنى ملأ، "ومنه ما يملأ به الوسادة"[4] وهو زيادة في الكلام يمكن الاستغناء عنه، كما أنه "الزائد الذي لا طائل تحته"[5] وورد مصطلح الحشو متناثراً في مؤلفات اللغة إضافة إلى ألفاظ أخرى لا يراد منه ظاهر لفظه في كثير من الأحيان، ولا المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من دلالته اللفظية التي تعطي طابع الفساد والعبث بل يراد من الحشو- كما أثبته العلماء في مؤلفاتهم ـ ما كان دخوله في الكلام وخروجه سواء دون أن يغير أصل المعنى الثابت بل يمنحه معنى إضافياً. ويبدو أن النحاة قد عولوا في إطلاقهم لهذا الاصطلاح (الحشو) على أمرين:

أولهما: استغناء التركيب عنه سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً من حيث الإعراب ليس غير، يعتمدون في ذلك على أقيسة النحو وضوابطه، ويبنون على نماذج لم يرد فيها الحشو.

ثانيهما: أن المحشو فيما يخص زيادة الحروف في التركيب[6] يخرج عن إفادة معناه الخاص إلى إفادة معنى أكده النحاة بقولهم يفيد التوكيد والتقوية. ووجود الحشو في التركيب لم يكن عبثاً بل له معنى ثابت في سياق الجملة،

وأمام هذا التذبذب في إطلاق هذه المصطلحات وجدت الخليل بن أحمد قد استخدم مصطلح (حشو) في الحديث عن بعض الآيات، وذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء﴾[7]. فذكر أن معناه: آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء. ويبين أنه "لا موضع للواو ههنا إلا أنها أدخلت حشواً"[8]. وذكر في موضع آخر أن (لا) حشو مثل قول الله جل وعز: ﴿ما

---

(1) *المبرد، المقتضب، ١/١٨٣، ٤/١٣٧.*

(2) *ابن جني، الخصائص، ٣/١٠٣ ـ ١٠٨.*

(3) *أحمد محمد ويس، الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٣٥.*

(4) *الشريف علي الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ص٥٠.*

(5) *المرجع السابق، ص ٥٠.*

(6) *د. علي النوري، حروف المعاني وزيادتها في التركيب، ص ٣٤٨.*

(7) *سورة الأنبياء، آية ٤٨.*

(8) *الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص ٢٨٨.*

منعك ألاّ تسجد﴾[١]. فمعناه أن تسجد[٢]. "و(لا) التي للصلة قوله تعالى: ﴿لا أقسم﴾ [٣] معناه أقسم، و(لا) صلة"[٤].

وكذلك نلاحظ أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) تابع الخليل في إطلاق هذه المصطلحات. فقد استخدم مصطلحات (حشو) و(زيادة) و(لغو) في الكتاب عند حديثه عن الحروف المقحمة، لأنه كان ينظر إلى تأثير هذه الحروف فيما بعدها[٥]، وذلك في قوله في زيادة (إن): "وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل"[٦]، واللغو عنده ما لم يحدِث إذا جاء شيئاً من العمل لم يكن قبل أن يجيء. ويقول في حديثه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ [٧] "وهي لغو في أنّها لم تُحدِث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[٨]. وذكر الحشو في المقام نفسه بقوله: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو"[٩]. كما استخدم مصطلح (حشو) عند حديثه عن (لا)، وذلك قوله: "فمما فُصل بينه وبين (لا) بحشو قوله تعالى: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾[١٠]. فعد (فيها) حشواً فصل بين (لا) واسمها مع أن له موقعاً إعرابياً وارتباطاً نحوياً، وهذا لا يحسن إلا أن تعيد لا الثانية، لأنه جعل جواباً، ولم تجعل لا بمنزلة ليس؛ لوجود الفصل[١١]. وتابع النحاة الخليل وسيبويه في إطلاقهم هذه المصطلحات، الأمر الذي دفع ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) إلى إرجاع تعدد المصطلحات إلى اختلاف المدارس، فالبصريون يعبرون بالزيادة واللغو؛ والكوفيون بالصلة والحشو. وذلك في قوله: "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"[١٢]. مع أن المر على غير ما ذكر فهذه المصطلحات وجدت عند البصريين كما وجدت عند الكوفيين وليست خاصة بمدرسة دون أخرى. ويبدو أن هذه المصطلحات أكثر ما تطلق عند النحاة على زيادة الحروف، ويكون دخولها وخروجها سواء، لا تغير أصل المعنى بل تمنحه معنى إضافياً أكده النحاة بقولهم تفيد التوكيد وبينه ابن جني بالإحاطة والتمكين. وعليه فمصطلح الحشو واللغو والزيادة مصطلحات نحوية ترتبط بالتركيب، وتسيطر عليها فكرة العامل.

أما الحشو عند البلاغيين فهو عند قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧هـ) "أن يحشى البيت بلفظ لا

(1) سورة الأعراف، آية٢ ، ١ .
(2) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص ٣٠١ ، ٣٠٢.
(3) سورة القيامة، آية ٢،١.
(4) الخليل بن احمد، الجمل في النحو، ص ٣٠٢ .
(5) سيبويه، الكتاب، ١١١/٣ .
(6) سيبويه، الكتاب، ٢٢٠/٤.
(7) سورة النساء، آية 155 .
(8) سيبويه، الكتاب، ٢٢١/٤ .
(9) سيبويه، الكتاب، ١١١/٣ .
(10) سورة الصافات، آية ٤٧، انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٩/٢ .
(11) سيبويه، الكتاب، ٢٩٧/٢ ـ ٢٩٩.
(12) ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ١٢٨/٨ .

يحتاج إليه لإقامة الوزن"[١]. مثال ذلك ما قاله أبو عدي القرشي[٢]:

نحن الرؤوس، وما الرؤوس إذا سمت ... في المجد للأقوام كالأذناب

فقوله (للأقوام) حشو لا فائدة فيه مع أنه غير مفسد للمعنى. وهو من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن وقال مصقلة بن هبيرة[٣]:

ألكني إلى أهل العراق رسالة ... وخُص بها حييتَ بكر بن وائل

فقوله (حييتَ) حشو لا منفعة فيه.

وبين الحاتمي (ت ٣٨٨هـ) أن الحشو "باب لطيف جداً لا يتيقظ له إلا من كان متوقد القريحة متباصر الآلة طباً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر منصرفاً في معرفة أفانينه"[٤] فهو كما بين الحاتمي فن لطيف للشاعر أو الكاتب المتبحر بأساليب المجاز، العارف بأسرار الشعر وأنواعه وأحواله، المتفهم لمعانيه. أما أن يضع الشاعر لفظة أو جملة في شعره دون أن يعي ذلك فهذا ابتعاد عن المعرفة. وشَبه من يحتاج هذا اللون بالمقاتل في المعركة يكون حذراً متيقظاً شجاعاً يحسن التصرف، وهذا شأن المستخدم للحشو، فعليه أن يكون واعياً لما يستخدم وأين يستخدم حتى استخدامه للحشو من الضرب المحمود الذي يعطي معنى، ويساق لهدف أراده، وحينها يكون الشاعر طباً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر متصرفاً في استخدامه كما يبين الحاتمي.

وذكر ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ) أن الحشو هو "أن يكون في داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنى، وإنّما أدخله الشاعر لإقامة الوزن"[٥]. ويعد الحشو من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن لأنه يحشى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن، وتمثل القيرواني بقول عبد الله بن المعتز يصف خيلاً[٦]:

صببنا عليها ظالمين سياطنا ... فطارت بها أيدٍ سراع وأرجلُ

فقوله: (ظالمين) حشو لإصلاح الوزن، ولو تركها لاختل وزن البيت الشعري ويمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى، ولكن مجيئه بها مبالغة في المعنى أشد مبالغة تشعرنا بأن وجودها أحسن من

---

(1) *قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ص ٢١٨.*
(2) *قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص ٢١٨.*
(3) *قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص ص ٢١٨ ـ ٢١٩.*
(4) *الحاتمي، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشد، العراق، ١٩٧٩م، ص ١٥٧.*
(5) *ابن رشيق القيرواني، العمدة، قدم له وشرحه: صلاح الدين الهواري وهدى عودة، دار الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ١١٣/٢.*
(6) *ديوان ابن المعتز، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ص ٣٦٤.*

تركها[1]، وعد هذا البيت من أمثلة الاحتراز بل من التحرز الذي يوجب الطعن، وهو أن يأتي المتكلم بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن فيأتي بما يحترز من ذلك الطعن، فإنه لو لم يقل (ظالمين) لكان للمعترض أن يقول: إنما ضربت هذه الخيل لبطئها. وقال فيه ابن رشيق: "وهذا شبيه بالتتميم"[2]. ومنه قول الفرزدق[3]:

ستأتيك مني - إن بقيتُ - قصائد … يقصر عن تحبيرها كل قائل

فقوله (إن بقيت) حشو في ظاهر لفظه، أفاد معنى جديداً زائداً دون أن يكون وراءه فائدة في البيت ولو حذفناه لأفسد وزن البيت الشعري. "وهو شبيه بالالتفات من جهة، وبالاحتراس من جهة أخرى"[4].

وأضاف في موضع آخر: "فما كان هكذا فهو الجيد، وليس بحشو إلا على المجاز أو بعد أن ينْعت بالجودة والحسن، أو يضافا إليه، وإنما يطلق اسم الحشو على ما قدمت ذكره مما لا فائدة فيه"[5]، ويستشهد ببيت العتابي على ذلك:

إن حشو الكلام من لكْنَة المر ء وإيجازه من التقويم

فجعل الحشو لكنة إذا لم يكن وراءه عظيم فائدة ولا منفعة.

ويبين ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) إن مِن وضع الألفاظ موضعها أن لا تقع حشواً "وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي، إن كان الكلام منظوماً، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثوراً من غير معنى تفيده أكثر من ذلك"[6]. فهو أصل لإقامة الوزن في الشعر. أما في النثر فَلِقَصدِ السجع وتساوي الفصول وتأليفها.

وينص على أن الأصل في الحشو عدم الفائدة، بقوله: "من غير معنى تفيده أكثر من ذلك "فكأنه زينة لفظية يمكن الاستغناء عنه، ولا فائدة فيه، ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يدع لغواً. وهذا ما صِرح به عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) فقد عد الحشو مكروهاً ومذموماً، فيقول: "وأما الحشو فإنما كُره ودم، وأُنْكِر ورد، لأنه خلا من الفائدة ولم يحْلُ منه بعائدة ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يدع لغواً"[7]. وسيرد الكثير من أمثلة الحشو في باب الاعتراض والتتميم والاحتراس والتكميل.

---

(1) *العمدة، ابن رشيق القيرواني، ١١٣/٢ - ١١٤.*
(2) *ابن رشيق القيرواني، العمدة، ١١٤/٢.*
(3) *ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ص ٤٥٥.*
(4) *ابن رشيق القيرواني، العمدة، ١١٤/٢.*
(5) *ابن رشيق القيرواني، العمد، ١١٤/٢.*
(6) *عبد الله بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤، ص ١٣٨ - ١٣٩.*
(7) *عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الأسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، ص ٢٣.*

أنواع الحشو عند البلاغيين:

بين أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) أن "الحشو على ثلاثة أضرب: اثنـان منهـا مـذمومان، وواحد محمود"[١]. فأحد المذمومين هو إدخالك الكلام لفظاً لو أسقطته منه لكان الكلام تاماً مثل قـول الشاعر:

أنعي فتـى لـم تـذر الـشمس طالعـةً ـ يوماً مـن الـدهر ـ إلا ضـر أو نفعـا

فقوله: (يوما من الدهر) حشو لا يحتاج إليه البيت إلا لإقامة الوزن، أما من حيث المعنـى فهـو مذموم؛ لأن الشمس لا تطلع ليلاً، ومنه قول بعض بني عبس عن ابن الأعرابي:

أبعـد بنـي بكـر أؤمـل مقـبلا مـن الـدهر أو آسـي علـى إثـر مـدبر

ولـيس وراء الفـوت شـيء يـرده عليـك إذا ولـى سـوى الـصبر فاصـبر

أولاك بنـو خيـر وشـر كليهمـا جميعـاً ومعـروفٍ ـ أريـد ـ ومنكـر

فقوله: (أريد) حشو وزيادة، وقوله (كليهما) يكاد يكون حشواً، وليس به بأس"[٢]

والضرب الآخر المذموم: هو الإتيان بكلام طويل لا فائدة في طوله، ويمكـن أن يعبـر عنـه بأقصر منه[٣] مثل قول النابغة الذبياني[٤]:

تَبينْـتُ آيـاتٍ لهـا فعرفْتُهـا لـستة أعـوامٍ وذا العـام سـابع

والأفضل قوله (لسبعة أعوام) فحشا البيت بما لا وجه له. وهذه زيادة في الكـلام لغيـر فائـدة. وزيادة الحشو نوعان: زيادة متعينة وهي المقصودة في هذا الباب ويطلق عليها حشو، ودلالتها إفساد المعنى كما مر من أمثلة، ومنها قول المتنبي[٥]:

ولا فـضل فيهـا للـشجاعة والنّـدى وصـبر الفتـى لـولا لقـاء شـعوب[٦]

---

(1) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي وزميله، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٤٨.

(2) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص ٤٨.

(3) المرجع السابق ص ٤٨.

(4) ديوان النابغة الذبياني، ص ٥٢.

(5) ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ٧٣/٢.

(6) الندى لأن المعنى لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل، بخلاف باذل المال فإنه لو علم أنه يموت هان عليه بذله. وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط ١٩٩٩، ١ن، ص ١٧٤.

فلفظة (الندى) حشو سخيف أفسد المعنى.

وأما عدم إفساد المعنى فقول زهير[١]:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عمِ

فلفظة (قبله) لم تفسد المعنى ولكنها حشو.

وقول أبي العيال بن أبي عنترة الخفاجي[٢]:

ذكرت أخي فعاودني صداع الرأس والوصب

فإن لفظة (الرأس) فيه حشو لا فائدة فيه، لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس، وليس بمفسد المعنى وزيادة غير متعينة بمعنى أن الزائد في الكلام غير متعين ويختص هذا باسم التطويل، كقول عدي بن زيد العبادي[٣]:

وقددت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً وميناً

فإن الكذب والمين واحد.

أما الضرب المحمود فنحو قول كثير عزة[٤]:

لو ان الباخلين - وأنت منهم - رأوك تعلموا منك المطالا

فقوله (أنت منهم) حشو إلا أنه مليح ويسمي أهل الصنعة هذا الجنس اعتراض كلام في كلام.

أما ابن رشيق القيرواني فلم يفصل أنواع الحشو كما فعل أبو هلال العسكري، وإنما اكتفى بالتعليق على ما ساق من شواهد شعرية ذاكراً أنواع الحشو ضمناً، فيقول: "هذا حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به ما ساق من شواهد شعرية ذاكراً أنواع الحشو ضمناً، فيقول: "هذا حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً"[5]. فكأني ألمح أن الحشو عنده قسمان: "حشو لا فائدة فيه وحشو مليح فيه زيادة فائدة".

في حين نجد أن ابن سنان الخفاجي تابع العسكري في تقسيم الحشو إلى ثلاثة أقسام يقول: "وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر، أو لم تؤثر بل دخولها فيه

---

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٥٥م، ص ٢٩.

(2) ابن رشيق القيرواني، العمدة، ١١٧/٢.

(3) ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م، ص ١٨٣، ويروى (وقدمت الأديم).

(4) ديوان كثير عزة، جمعه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م، ص ٥٠٧.

(5) انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ١١٤/٢، ١١٦، ١١٧.

كخروجها منه، وإن كانت مؤثرة فهي على ضربين، أحدهما: أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاوة، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً، والقسمان مذموم والآخر محمود"[١]. فهو يقسم الحشو إلى قسمين:

القسم الأول: غير مؤثر في الكلام دخوله كخروجه منه، ومنه قول أبي تمام[٢]:

كالظبية الأدماء صافت فارتعت ... زهر العرار الغض والجثجاثا

(فالجثجاث) حشو جاء به لأجل القافية لا غير. فليس (للظبية) فضيلة إذا رعت الجثجات، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات،

ومنه قوله أيضاً[٣]:

جذبتُ نداه غدوة السبت جذبة ... فخر صريعاً بين أيدي القصائد

قوله (غدوة السبت) حشو لا طائل له وراءه إلا إقامة وزن البيت الشعري، فما نكاد نجد فضلاً ليوم السبت على بقية أيام الأسبوع، فيقول ابن سنان: "حشو لا يحتاج إليه ولا تقع فائدة بذكره". وينص على أن هذا الحشو وأشباهه مما لا تعرض في ذكره فائدة إلا لإقامة الوزن "عيب فاحش في هذه الصناعة"[٤].

الثاني: مؤثر في الكلام، وهو على ضربين:

الأول: ما يزيد الكلام حسناً وجمالاً وطلاوة، وهو المحمود، وفيه يقول عبد القاهر الجرجاني: "وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول احسن موقع، ومدركاً من الرضا أجزل حظ، وذاك لإفادته إياك على مجيئه مجيء ما لا يعول في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث ترقبها، والنافعة أتتك ولم تحتسبها"[٥]. ومنه قول أبي الطيب[٦]:

ونحتقر الدنيا احتقار مجرب ... يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا

(حاشاك) حشو، لو ألغيت من البيت لصح المعنى وكان الكلام صحيحاً مستقيماً، ولكنها أفادت مع كمال الوزن دعاء حسناً للمدوح في موضعه. فالشاعر يرى أن كل ما في الدنيا سيموت، لذا أدخل (حاشاك) كي يدعو للممدوح أن يبقى، فأدت عندها معنى الدعاء الحسن، إضافة إلى إفادتها

---

(1) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص ١٣٩ .

(2) شرح ديوان أبي تمام، ضبطه: شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٦٥ .

(3) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام ن دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ٥/٢، وانظر شرح ديوان أبي تمام، ص ٩٤ .

(4) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص ١٤٥ .

(5) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٣.

(6) ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، ٢٠٥/٢ .

كمال الوزن. ومنه قول عوف بن محلم[1]:

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

(وبلغتها) تجري مجرى (وحاشاك) في البيت السابق، لو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها، ولا يخفى على المتأمل ما لهاتين اللفظتين من معنى، ومع أننا أطلقنا عليهما (حشواً) إلا أنهما وقعتا من القبول أحسن موقع، وهذا من أقسام الحسن عنده. ويسمى في عرف البلغاء حشو اللوزينج[٢] ويضرب مثلاً للشيء يكون حشْوه أجود من قشره وأفضل. ذلك أن حشو اللوزينج خير من اللوزينج نفسه، فيشبه به الحشو في الكلام؛ لأنه مع إمكان الاستغناء عنه، يعد أحسن وأجمل من الكلام الذي جاء فيه. "وهذا الضرب من البيان الفاخر نادر الوقوع في كلام العرب لنفاسته، وجلال خطره"[٣].

الثاني: ما يؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً كقول المتنبي[٤] يمدح كافوراً:

تترعرع الملك الأستاذ مكتهلاً قبل اكتهال أديباً قبل تأديب

فيرى الخفاجي أن قوله (الأستاذ) بعد الملك نقص له كبير، فهذا اللفظ (الأستاذ) قد وقع حشواً أثر في الكلام نقصاً، وأحدث في المعنى فساداً؛ لأن الغرض من المدح - كما هو معروف - تعظيم الممدوح وإعلاء شأنه لا تحقيره وتقليل قدره[5]. مع أن لفظ (الأستاذ) صار لكافور بمنزلة اللقب الذي لا يجوز تغييره، وذكره المتنبي بعد لفظ (الملك) علماً منه بغرض كافور، وفيه تقريع له، وعليه فلا أرى فيه حشواً فهو مقصود لأداء المعنى الذي يريده المتنبي.

ويسمى هذا النوع حشو الأكر، "فإذا كان الحشو الممدوح يسمى حشو اللوزينج فقد سموا الحشو المذموم حشو الأكر: وهو ما كان فيه الظرف أقبح من المظروف أو الحشو أقبح من المحشو"[٦]. وفي ذلك يقول الأديب الظريف جحظة البرمكي: أنشدت أبا الصقر شعراً لي، فاهتز له وقال: يا أبا الحسن، لا تزال تأتينا بالغرر والدرر، إذا جاءنا غيرك بـ (حشو الأكر)[٧].

فنخلص إلى أن منطوق الأبيات الشعرية السابقة يظهر أن الكلمات التي قيل إنها حشو جاءت

---

(1) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص ١٣٩ .

(2) اللوزينج ضرب من الحلواء الثمينة يذكر بإزاء الفالوذج أو الفالوذق وهو بإسكان الواو وكسر الزاي وفتح النون، فارسي معرب يشبه القطايف، ويؤدم بدهن اللوز، وقد وصفه ابن الرومي في قوله:

مستكثف الحشو ولكنه	أرق جلداً من نسيم الصبا
من كل بيضاء يود الفتى	أن يجعل الكف له مركبا

(3) علي الجندي، الحشو، ص ٨٥٢.

(4) ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، ٢/٢١٢.

(5) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص ١٤١ .

(6) علي الجندي، الحشو، ص ٨٥٣.

(7) المرجع السابق، ص ٨٥٣.

لكمال الوزن، مع أن رؤية الشاعر الخاصة أبعد من ذلك، فما أتى بهذه الكلمات إلا ليظهر معنى يريده خاصة أن المتنبي شاعر أصيل عنده صدق في التعبير عما يشعر به. فكل لفظة نجد أنها عاشت في وجدان الشاعر، وعبرت عن انفعالاته، وكانت نابعة من إحساسه بها، عندئذٍ يضعها موضعها المناسب، فتزيد الكلام حسناً، والتركيب حلاوة.

الكلمات التي يكثر بها الحشو

أحصى ابن رشيق القيرواني[(1)] عدداً من الكلمات التي يكثر بها حشو الكلام ومنها: "أضحى، وبات، وظل، وغدا، وقد، ويوماً"، وكان أبو تمام كثيراً ما يأتي بها في شعره.

ويكره أن يستعمل الشاعر بعض الكلمات في شعره ومنها: "ذا، وذي، والذي، وهو، وهذا، وهذي"[(٢)] وكان أبو الطيب مولعاً بها، مكثراً منها في شعره. وقد حمله حبه فيها على استعمال الشاذ وركوب الضرورة في قوله[(٣)]:

لو لم تكن من ذا الورى اللذ منك هو ... عقمت بمولد نسلها حواء

ويكره للشاعر أن يستعمل (حقاً) في شعره ولكن هناك شعراء يحسنون وضع الكلمة في موضعها الصحيح، ومنه قول الأخطل[(٤)]:

فأقسم المجد حقاً لا يحالفهم ... حتى يخالف بطن الراحة الشعر

فقد وضع الشاعر كلمة (حقاً) موضعها الصحيح فزاد المعنى بها حسناً وتوكيداً ظاهراً، ومنه قول عبيد الله بن طاهر في قوله لابن المعتز:

ولو قبلت في حادثة الدهر فدية ... لقلنا على التحقيق نحن فداؤه

فقوله (على التحقيق) حشو مليح فيه زيادة فائدة.

ومن هذا الباب أمسى وأصبح وأخواتها فتستعمل في هذا الموضع من الحشو[(٥)] فيقول: "ويجب أن نعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه، فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه، فالفائدة حاصلة... وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج إليه، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع إليه ويعول على النظر من جهته"[(٦)] فـ (أصبح) في قوله (أصبح العسل حلواً) حشو لأنه قد أمسى حلواً كذلك. ونقل قول الرماني (ت ٣٨٦هـ) من أن (أصبحوا) في قول الله

---

(1) *ابن رشيق، العمدة، ١١٦/٢ .*
(2) *المرجع السابق، ١١٦/٢ .*
(3) *المرجع السابق، ١١٦/٢ .*
(4) *المرجع السابق، ١١٦/٢ .*
(5) *ابن رشيق، العمدة، ١١٦/٢، وانظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص ١٤٥ .*
(6) *ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص ١٤٥ .*

تعالى: ﴿حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين﴾[1] لم تدل على معنى الصباح.

وردت تحت باب الحشو مصطلحات رأى مطلقوها أنها تشبه الحشو، ومنها:

١ - التتميم: فعندما علق ابن رشيق القيرواني على (ظالمين) في بيت ابن المعتز قال: "إتيانه بهذه الفظة التي هي حشو في ظاهر الأمر أفضل من تركها، وهذا شبيه بالتتميم"[2]. وأرى أن القول بالتتميم أولى من الحشو في بيت ابن المعتز.

٢ - الالتفات والاحتراس:

وكذلك عندما علق على (إن بقيت) في قول الفرزدق[3]:

ستأتيك مني - إن بقيت - قصائد يقصر عن تحبيرها كل قائل

قال: "فقوله (إن بقيت) حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً، وهو شبيه بالالتفات من جهة، وبالاحتراس من جهة أخرى"[4].

٣ - التطويل: "وهو ألا يتعين الزائد في الكلام"[5]، فالزيادة إذا لم تحقق فائدة في الكلام تسمى تطويلاً أو حشواً وذلك إذا كانت غير متعينة، كالمترادفين: الكذب والمين والنأي والبعد وأقوى وأقفر، ونوم ونعاس، وحظ ونصيب.

ومنه قول عنترة[6]:

حييتَ من طلل تقادم عهده أقوى وأقفر بعد أم الهيثم

فأقوى وأقفر بمعنى واحد، ولا يتغير المعنى بإسقاط أيهما، وأرى أنها جاءت لكمال الوزن وتأكيد المعنى.

ومنه قول الحطيئة[7]:

قالت أمامة لا تجزع فقلت لها إن العزاء وإن الصبر قد غلبا

والصبر والعزاء بمعنى واحد أيضاً. فنرى القزويني (ت ٧٣٩هـ) يفرق بينهما فتارة يوضح التطويل بقوله: "وهو ألا يتعين الزائد في الكلام، كقوله: وألفى قولها كَذِباً ومينا"، وتارة يوضح

(1) سورة المائدة آية ٥٣.
(2) العمدة، ابن رشيق القيرواني، ١١٤/٢.
(3) ديوان الفرزدق، ص ٤٥٥.
(4) العمدة، ابن رشيق القيرواني، ١١٤/٢، وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، مؤسسة المختار، القاهرة ودار المعالم الثقافية، السعودية، ط١، ١٩٩٨م، ١٩٨/٢.
(5) الإيضاح في علم البلاغة، القزويني، ص ١٧٤.
(6) ديوان عنترة، دار، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٧٤.
(7) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م، ص ١٠.

الحشو بقوله: والحشو ما يتعين أنه زائد، وهو ضربان: ما يفسد المعنى[1]، وما لا يفسد المعنى، وذكر بعض الشواهد التي ذكرت سابقاً.

٤ ـ الاعتراض: أطلق بعض البلاغيين[٢] على الاعتراض مسمى (الحشو)، وذكر ذلك العلوي (ت ٧٤٩ هـ) في الطراز قائلاً: "وبعضهم يسميه الحشو؛ وحده كل كلام أُدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الكلام على حاله في الإفادة" [٣] وأضاف أن منه لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جار مجرى التوكيد. والآخر أن يأتي في الكلام بغير فائدة، فإما أن يكون دخوله فيه كخروجه منه، وإما أن يؤثر في تأليفه نقصاً وفي معناه فساداً[٤]. فالحشو هو زيادة مفسدة للمعنى أو غير مفسدة كما في الأمثلة السابقة. فكأن مصطلح الحشو مصطلح عروضي يرتبط بالوزن، ومصطلح دلالي يرتبط بالمعنى وهو الاعتراض عند بعض البلاغيين كما سيأتي[٥].

ثانياً: الاعتراض

الاعتراض مصدر للفعل الخماسي (اعترض). والاعتراض بمعنى المنع فيقال: "اعترض الشي دون الشيء أي حال دونه ومنعه"[٦]، وهو المنع الذي يقف في مجرى النسق التركيبي للجملة، ويحول دون أن تتصل أجزاؤه بعضها ببعض اتصالاً تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها[٧]. وهو باب واسع في لغتنا العربية وسمة من سماتها، يكسبها تصرفاً في القول، وتلوناً في التعبير، ومرونة في الأسلوب. وفي ذلك يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم،أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل (فيه) بغيره إلا شاذاً أو متأولاً"[٨]. فنجد ابن جني دقيقاً في تعبيره إذ يعد هذا اللون الأسلوبي عِلْماً قائماً بذاته، يؤصل له ويبين أنه يرد في اللسان العربي، القرآن والشعر والنثر. ويعرض له شواهد متعددة يوضح بها صوره وطرقه وفائدته.وهذا القول يبين أن الاعتراض نسق تعبيري يلجأ إليه أبناء العربية ليعبروا به عما بأنفسهم، وهو جار عندهم مجرى التأكيد أي لتوكيد

(1) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٧٤.

(2) انظر: ابن المعتز، البديع، ص ١٥٤، العسكري، الصناعتين، ص ٤٨، ٣٩٤، ابن رشيق القيرواني، العمدة، ٧١/٢، ١٩٥٥م، ص ٢٨٣.

(3) يحيى بن حمزة العلوي، كتاب الطراز، مراجعة وضبط: محمد عبد السلام شاهين ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: ١٩٩٥م، ص ٢٨٣.

(4) العلوي، الطراز، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(5) انظر: ابن المعتز، البديع، ص ١٥٤، ابن رشيق القيرواني، العمدة، ٧١/٢، ١١٣، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٧٤، ١٩٧.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة عرض.

(7) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م، ص ١٨٣.

(8) ابن جني، الخصائص، ٣٣٥/١.

الكلام أو توضيحه أو تحسينه؛ ولهذا لا يستهجن عليهم استخدامه في فصيح شعرهم ومنثور كلامهم. والجملة الاعتراضية عند النحاة مأخوذة من المعنى اللغوي للاعتراض، وقد عرفها بعض النحاة بأنها التي تعترض بين شيئين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، وليست معمولة لشيء منه"[1].فأمر الاعتراض جائز وقوعه بين المتلازمين كما بينه النحاة، وذكره ابن جني[٢]، وابن فارس[٣]. ولذلك يجوز الفصل بين العامل والمعمول مع إمكانية الاستغناء عن هذه الجملة المعترضة دون أن يلحق التركيب أي خلل يذكر "والجملة الاعتراضية في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب"[٤]. ويصح سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى والتركيب، ولكن أرى أن هناك قيداً وشرطاً لابد من تحققه في الجملة الاعتراضية ذلكم هو الضابط المعنوي[5] بمعنى أن يكون للجملة صلة معنوية من خلال النسق التركيبي الذي جاءت فيه.

فقد أشار الزمخشري (ت٥٣٨هـ) إلى أن الجملة الاعتراضية "لابد لها من الاتصال بالكلام الذي وقعت معترضة فيه لأنها مسوقة لتوكيده وتقريره"[٦]

ويقصد الضابط المعنوي لا الإعرابي، فهي أجنبية من حيث موقعها الإعرابي غير معمولة لشيء من أجزاء الجملة التي قبلها متصلة بالكلام الذي وقعت فيه؛ لأن وجودها كان لتوكيده وتقريره. وفي ذلك يرى السيوطي (ت٩١١ هـ): "أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون للتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها، وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة"[٧]. وهو بهذا يضع شروطاً للجملة المعترضة منها: ١ ـ أن تأتي في التركيب لدلالة: إما للتأكيد وإما للتنبيه على أمر يريده الكاتب.

٢ ـ ألا يكون لها ارتباط نحوي بما قبلها. ومن هنا نجد أن الاعتراض هو خاطر طارئ يود المتكلم أن يعبر عنه سامع أو القارئ من دعاء أو قسم أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد أن يلفت إليه انتباه السامع. ويقع بين متلازمين يمكن الاستغناء عنه، كالاعتراض بين المسند والمسند إليه أو الفعل والمفعول أو الصفة والموصوف..

(1) *ابن الحاجب، الكافية في النحو، ٢٥٧/٢، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٤٧/١٠ .*
(2) *ابن جني، الخصائص، ٣٣٥/١ .*
(3) *ابن فارس، الصاحبي، ص ١٩٠ .*
(4) *تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٨٣ .*
(5) *تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٨٣ .*
(6) *محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، دار الفكر، مصر، ص ٣٧٩ .*
(7) *السيوطي، همع الهوامع، ٢٤٧/١ .*

يقسم الاعتراض إلى ثلاثة أقسام تناولها البلاغيون[1] في كتبهم: وهي، الأول: مذموم، كقول الشاعر:

ومـا يشفي صداع الرأس مثل الصارم العضب

وهذا الشاهد يتكرر في كتب البلاغة تحت عنوان (الحشو) و(الاعتراض) فلفظة (الرأس) فيه حشو؛ لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس وهو مذموم[٢].

الثاني: وسط، كقول امرئ القيس[٣]:

ألا هل أتاها - والحوادث جمة - بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا

والثالث: لطيف، وهو الذي يكسو المعنى جمالاً كقوله تعالى: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم* وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ [٤] في هاتين الآيتين اعتراضان: أحدهما قوله تعالى: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ لأنه اعتراض بين القسم الذي هو ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ وبين جوابه الذي هو ﴿إنه لقرآن كريم﴾. وفي هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف (قسم) وبين صفته (عظيم) وهو قوله (لو تعلمون) فذانك اعتراضان كما وضحنا، ونجد في هذا الاعتراض ارتباطاً معنوياً وثيقاً دون الارتباط النحوي إذ الأصل: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم* إنه لقرآن كريم﴾ فهو تعظيم المقسم به في نفس السامع. في حين ذكر بعض البلاغيين[5] أن الاعتراض يقسم إلى قسمين: أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جار مجرى التأكيد في كلام العرب، كما ذكر ذلك ابن جني[٦] ووضحناه في الآيات السابقة، وذُكر أن الاعتراض إذا كان ذا فائدة في الكلام "كسا الكلام لطفاً إن كان غزلاً، وكساه أبهة وجلالاً إن كان مديحاً أو ما يجري مجراه من أساليب الكلام، وإن كان هجاء كساه تأكيداً وإثباتاً"[٧]. والآخر يأتي في الكلام لغير فائدة. ويرى البلاغيون[٨] أن هذا القسم ضربان:

١ - أن يكون دخوله في التركيب كخروجه منه، بمعنى أنه لا يكسب الكلام حسناً ولا قبحاً.

---

[1] فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٥م. ص ٢٨٧، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٧٥ . وانظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة. ط١: ١٩٩٨م: ص ٢٠.

[2] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٧٥ .

[3] شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ص ٦٩ .

[4] سورة الواقعة، آية ٧٥، ٧٦ .

[5] انظر: ابن المعتز، البديع، ص ٢٥٤، العمدة، ابن رشيق القيرواني، ٧١/٢، العسكري، الصناعتين، ص ٣٩٤، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٧، العلوي، الطراز، ص ٢٨٦.

[6] ابن جني، الخصائص، ٣٣٥/١ .

[7] انظر: عوض الجهاوي، الجملة المعترضة: موصفا ا ودلالتها، ص ٢٣٧ .

[8] انظر: العسكري، الصناعتين، ص ٣٩٤، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٧، العلوي، الطراز، ص ٢٨٦ .

وهو ما ذكره الرازي (ت ٦٠٦هـ) بأنه وسط بين المذموم واللطيف، ومنه قول النابغة[١]:

يقول رجال يجهلون خليقتي لعل زياداً ـ لا أبالك ـ غافل

فقوله (لا أبالك) اعتراض لا فائدة فيه، ولا يؤثر في البيت حسناً ولا قبحاً، ومنه قول زهير[٢]:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً ـ لا أبالك ـ يسأم

٢ ـ هو الذي يؤثر في الكلام نقصاً، وفي المعنى فساداً، وهو ما ذكره الرازي بأنه مذموم، ومنه قول الشاعر:

فقد والشك بين لي عناء بوشك فراقهم صرد يصيح

فإن هذا البيت رديء الاعتراض؛ لأنه فصل فيه بين متلازمين بينهما قوة اتصال، نحو: (قد) والفعل (بين) وبين الفعل وفاعله (صرد)، وفصل بين المبتدأ (الشك) والخبر (عناء)، ومثل هذا قبيح عند سيبويه وابن جني[٣] لا يغتفر لخروجه عن قوانين العربية، وانحرافه عن أقيستها. ويرى ابن الأثير أن الشاعر هنا أتم التقسيم فيما أفاد وفيما لا يفيد، وهذا من رديء الاعتراض[٤]. "وهو في النثر أقبح منه في النظم؛ لأن الناظم يضطره الوزن فيعذر فيه بعض معذرة، أما الناثر فلا عذر له في مثل هذا، لأنه لا يراعي وزناً يلزمه استقامة. وكتاب الله والسنة النبوية وكلام أمير المؤمنين منزه عن هذا الاعتراض؛ لأنه غير لائق بالكلمات البليغة[٥]. وهذا ابن فارس يقيد الاعتراض بالفائدة ولا يتجاوز الاعتراض عنده هذا النوع، فيقول: "ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً[٦] "فهو يبين أنه من أساليب العرب وتراكيبهم، ثم يلمح إلى فائدته وأثره، لا يرى إلا الاعتراض المفيد، وهو بهذا يخرج من تعريفه غير المفيد، ويمثل له بقول القائل: "اعمل ـ والله ناصري ـ ما شئت" إنما أراد: اعمل ما شئت. ومنه قول الشماخ[٧]:

لولا ابن عفان والسلطان مرتقب أوردت فجاً من اللعباء جلمودي

قوله: "السلطان مرتقب" معترض بين قوله: "لولا ابن عفان"، وقوله: "أوردت"[٨]. وأما مع الاعتراض المفيد الذي يكون بمجيء المركب الاسمي أو الفعلي معترضاً بين متلازمين؛ لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً، ويكون له علاقة معنوية بالكلام الذي توسط بين عنصريه وليس

(1) ديوان النابغة الذبياني، ص ١٥٤.
(2) ديوان زهير، دار صادر، بيروت، ص٨٦.
(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ١١٤/٣، وابن جني، الخصائص، ٣٩٠/١ ـ ٣٩١.
(4) ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٩م، ١٩٠/٢.
(5) العلوي، الطراز، ص٢٨٦.
(6) ابن فارس، الصاحبي، ص ١٩٠.
(7) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ص ١٢٢.
(8) ابن فارس، الصاحبي، ص ١٩٠.

معمولاً لشيء منه، وهو من أساليب العرب اللغوية[١].

نخلص مما سبق إلى أن الحشو هو زيادة غير معينة في التراكيب اللغوية وهو نوعان: أحدهما يفسد المعنى، وهو ما زيد في التركيب فأثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً كما وضحنا ذلك. وهذا النوع من الحشو حذفه من السياق التركيبي أولى من وجوده، ولكن الشاعر إذا عمد إلى حذفه اختل كمال الوزن.

والنوع الثاني من الحشو: لا يفسد المعنى بل يزيد الكلام حسناً وجمالاً إضافة إلى كمال الوزن، وهذا النوع من الحشو يشارك الاعتراض في دلالته وفائدته. ويكون بوجود كلمة أو جملة في التركيب بين متلازمين يمكن الاستغناء عنهما، فلو أسقط من التركيب لبقي الكلام على حاله في الإفادة، ودخل التركيب لفائدة جارية مجرى التأكيد.

وعلى هذا فإن الاعتراض والزيادة والحشو الذي يشارك الاعتراض ودخل التركيب لفائدة جارية مجرى التأكيد بحيث لا يؤثر على معنى الجملة إذا حذف هو إقحام في التراكيب يمكن الاستغناء عنه نحوياً.

ثالثاً: الاعتراض وما يرادفه:

الاعتراض مصطلح من المصطلحات التي اشتغل بها البلاغيون، وبينوا مواضعه ودلالاته إلا أن هذا المصطلح كان مضطرباً عندهم بعكس النحويين فقد كان عندهم مستقراً[٢] فنجده يتكرر بتسميات مختلفة تارة الالتفات، وتارة أخرى الاستدراك، وثالثاً التتميم، ورابعاً التمام، وخامساً التكميل، وسادساً الحشو، ومعظمها من اصطلاحات البيانيين فلهم اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين[٣].

أ) الالتفات والاعتراض

الالتفات هو التحول من معنى إلى آخر، أو عن ضمير إلى غيره، أو عن أسلوب إلى آخر، وأول من اصطلح هذه التسمية الأصمعي (ت ٢١١هـ)[٤]، وهو عنده "انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك، ومنه الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر" [٥] أما عند قدامة بن جعفر فهو: "أن يكون الشاعر آخذاً في معنى، فكأنه يعترضه إما شك فيه، أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً على

(1) أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٩٠، ص ١١٩.
(2) ابن المعتز، البديع، ص ١٥٤. وانظر: العسكري، كتاب الصناعتين، ص ٣٩٢.
(3) ابن جني، الخصائص، ٣٣٥/١، وانظر: فخر الدين الرازي، اية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٢٨٧، ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٥٩/٢، حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص ٢٠.
(4) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٩م، ص ٣٠، وانظر: فتح الله أحمد سليمان الأسلوبية، ص ١٨٥.
(5) ابن المعتز، البديع، ص ١٥٢.

ما قدمه، فإما أن يؤكده أو يذكر سببه، أو يحل الشك فيه..." [١]. في حين بين العسكري أن الالتفات ضربان:

الأول: "أن يفرغ المتكلم من المعنى، فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به"[٢].

وفي الضرب الثاني: يكرر ما جاء به قدامة[٣]. فالالتفات عند ابن المعتز وقدامة والعسكري ومن تبعهم[٤] غير ابن رشيق باب ثابت واضح الدلالة إلى جانب باب الاعتراض. في حين نجد ابن رشيق جعل الاعتراض وأمثلته تحت باب الالتفات[٥] فهو يشرح كيفية حدوث الالتفات، ويكرر ما جاء به سابقوه ولكنه جعل إطلاق الكل على الجزء، فالاعتراض جزء - كما أرى - من ضمن الالتفات في معناه الواسع. وهو التحول أو الانحراف عن المألوف من القيم أو الأوضاع أو أنماط السلوك، فهو تحول أسلوبي أو انحراف - غير متوقع - على نمط من أنماط اللغة[٦]. فكما أسلفنا أن الاعتراض خاطر طارئ عند المتكلم يمنع مجرى التركيب أن يسير وفق أنماط اللغة. فيأتي بكلمة أو جملة بين متلازمين وهو بهذا الشأن يشارك الالتفات مع اتساع دائرة الالتفات كما وضحنا، ولا غرو أن يحصل هذا الخلط لقوة التماثل والملاءمة في الدلالة لهذين المصطلحين؛ مع أن أبا القاسم السلجماسي[٧] انتقد هذا الخلط دلالة الاعتراض والالتفات، واعترض على من جعل مصطلح الالتفات مشتركاً مع الاعتراض، ويرى أنه غلط من عدهما نوعاً واحداً غير متباين. وأورد ابن رشيق قول كثير عزة[٨]:

لو ان الباخلين - وأنت منهم - رأوك تعلموا منك المطالا

على أنّه التفات مع أنه اعتراض بين اسم (أن وخبرها) وهو قوله (وأنت منهم) فهو اعتراض كلام في كلام. وبين أن ابن المعتز ذكر ذلك وجعله باباً على حدته بعد الالتفات وسائر الناس يجمع بينهما[٩] وذكر قول النابغة[١٠]:

---

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص ١٤٦.

(2) العسكري، الصناعتين، ص ٣٩٢.

(3) المرجع السابق، ص ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

(4) انظر: ابن المعتز، البديع، ص ١٥٢ - ١٥٤ قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص ١٤٦، العسكري، الصناعتين، ص ٣٩٢. ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر، ٤/٢.

(5) ابن رشيق، العمدة، ٧١/٢.

(6) حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص ١١.

(7) أبو القاسم السلجماسي، المنزع البديع في تحسين أساليب البديع، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ١٩٨١م - ص ٤٤٢، وانظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص ٢٢.

(8) ديوان كثير عزة، ص ٥٠٧، ويرد هذا البيت تحت باب الحشو المحمود عند العسكري، انظر: العسكري، الصناعتين، ص ٤٨.

(9) ابن رشيق. العمدة، ٧١/٢، وانظر: ابن المعتز، البديع، ص ١٥٤.

(10) ديوان النابغة الذبياني، ص ١٥٩.

ألا زعمت بنو عبس بأني — ألا كذبوا كبير السن فاني

ومنه قول عوف بن محلم[1]:

إن الثمانين وبلغتها — قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

"فقوله (وبلغتها) التفات، وقد عده جماع من الناس تتميماً، والالتفات أشكل وأولى بمعناه"[2]. مع أن هذه الشواهد جميعاً ترد تحت باب الاعتراض عند ابن المعتز[3]، والعسكري[4]، ومن تبعهم. وكأن ابن رشيق عندما يعد الاعتراض جزءاً من الالتفات بمعناه الواسع يلتفت فيه إلى الجانب المعنوي قبل الجانب التركيبي، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الاعتراض باب من أبواب شجاعة العربية[5]، كما أن الالتفات يسمى شجاعة العربية عند ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)[6]، ويرى الدكتور عز الدين إسماعيل "أن المساواة بين الالتفات وشجاعة العربية ليست دقيقة؛ لأن الالتفات ليس سوى نوع أو جنس أعم وأشمل من شجاعة العربية"[7] والاعتراض عند الحاتمي هو الالتفات. يقول في تعريفه للالتفات: "أن يكون الشاعر آخذاً في معنى فيعدل عنه إلى غيره قبل أن يتم الأول، ثم يعود إليه فيتممه، فيكون فيما عدل إليه مبالغة في الأول وزيادة في حسنه"[8].

وقد أورد أبو طاهر البغدادي تلك العبارات بعينها في تعريفه للالتفات، ثم يقول معلقاً على بيت جرير:

متى كان الخيام بذي طلوح — سقيت الغيث أيتها الخيام

ومعنى الالتفات فيه أنه اعترض في الكلام، فقوله (سقيت الغيث) جملة معترضة، ولو لم يعترض لم يكن ذلك التفاتاً [9] وخص هذا النوع باسم الالتفات، وخص الآخر باسم الاعتراض "وفاقاً في الأول لاستعمال الاسم عند الجمهور وفي الثاني لموضوع صناعة النحو لمشابهة هذا المعنى

---

(1) *ابن رشيق، العمدة، ٧٢/٢.*
(2) *ابن رشيق، العمدة، ٧٢/٢.*
(3) *ابن المعتز، البديع، ص ٥٤.*
(4) *العسكري، الصناعتين، ص ٣٩٤.*
(5) *نجم الدين بن الأثير الحلبي، جوهر الكنز، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ١٣٠، نقلاً عن: عز الدين إسماعيل، جماليات اللغة، من كتاب (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبوللو للنشر، القاهرة، ص ٨٨١.*
(6) *ابن الأثير، المثل السائر، ٤/٢. وقد أشار إلى شجاعة العربية قبل الحلبي ابن جني، وجعلها باباً مستقلاً تحت عنوان (باب شجاعة العربية) انظر: ابن جني، الخصائص، ٣٦٠/٢.*
(7) *عز الدين إسماعيل، جماليات اللغة، ص ٨٨١.*
(8) *الحاتمي، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، ص ١٥٧، وانظر: ابن رشيق، العمدة، ٧١/٢.*
(9) *عبد القادر حسين، فن البلاغة، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م ص ١١٠، وانظر: حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص١٨.*

الملقب اعتراضاً للمعنى الذي يلقبه النحويون كذلك، وإن كان المعنى البلاغي أعم وضعاً"[١].

ب): الاعتراض والتتميم:

التتميم عند قدامة "هو أن يذكر الشاعر المعنى فلا يدع من الأحوال التي تتم بها صحته وتكتمل معها جودته شيئاً إلا أتى بها"[٢]. وهو عند العسكري "أن توفي المعنى حظه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا توردَه، أو لفظاً يكون فيه توكيد إلى تذكره"[٣] ويبين ابن رشيق "أنه محاولة الشاعر معنى، فلا يدع شيئاً يتم به حسنه إلا أورده وأتى به". [٤] ويأتي التتميم لتقييد الكلام بفضلة لقصد المبالغة أو لصيانة عن احتمال الخطأ، أو لتقويم الوزن[٥]. فالتتميم يأتي لمعان[٦].

المعنى الأول: المبالغة، ومنه قول زهير[٧]:

من يلقَ يوماً على علاته هرماً ... يلقَ السماحة منه والندى خُلقاً

فقوله (على علاته) تتميم للمبالغة. فالكريم على علاته هرم.

المعنى الثاني: الصيانة عن احتمال الخطأ (الاحتراس)، ومنه قول الشاعر[٨]:

فسقى ديارك غير مفسدها ... صوب الربيع وديمة تهمي

فقوله (غير مفسدها) فضلة واردة لرفع الإيهام الحاصل ممن يدعو على الديار بكثرة المطر ليكون مفسداً لها. فهي احتراز لصيانة معنى من الفساد.

والتتميم نوعان:

١ - **تتميم لفظي:** وهو الذي يؤتى به لإقامة الوزن، بحيث إنه لو طرحت الكلمة استقل معنى البيت دونها ولكن اختل توازنه ويفيد مع إقامة الوزن ضرباً من البديع[٩]، نحو قول المتنبي[١٠]:

وخفُوق قلب لو رأيت لهيبه ... يا جنتي لرأيت فيه جهنما

---

(1) أبو القاسم السلجماسي، المنزع البديع في تحسين البديع، ص ٤٤٢.
(2) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص ١٣٧.
(3) العسكري، الصناعتين، ص ٣٨٩.
(4) ابن رشيق القيرواني، العمدة، ٨١/٢.
(5) انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ٨١/٢، والعلوي، الطراز، ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠.
(6) انظر: ابن رشيق القيرواني، ٨١/٢، العلوي، الطراز، ص ٤٥٠.
(7) ديوان زهير، ص ٥٣.
(8) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩١٦م، ص ٨٨، ويروى (فسقى بلادك) وانظر: العلوي، الطراز، ص ٤٥٠.
(9) العلوي، الطراز، ص ٤٥٠.
(10) ديوان المتنبي، ٥٧/1.

فقد جاء الشاعر باللفظتين (يا جنتي) لإقامة الوزن، وفي الوقت نفْسِهِ أفاد تتميم المطابقة بين (الجنة، وجهنم).

٢ ـ تتميم معنوي: "وهو الذي يؤتى به لإكمال المعنى، ويجيء للاحتراس والمبالغة والاحتياط"[١]، نحو قوله تعالى: ﴿ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً﴾[٢]. فقوله (على حبه) تتميم للمبالغة التي تعجز عنها قدرة المخلوقين[٣].

نخلص إلى أن هناك شواهد تدرج تحت باب التتميم في حين هي من الاعتراض، فكل شاهد وقع فيه الاعتراض، أو ما يسمى بالتتميم بين متلازمين، يطلب كل منهما الآخر، ويمكن أن يستغني عنه فهو اعتراض. فلا يمكن أن نقول إن (على حبه) اعتراض؛ لأنه وقع بين فعل الشرط وجوابه، ويمكن أن يستغني التركيب عنه. ولكن له دلالة ومعنى كما أسلفنا.

ج) الاعتراض الاحتراس

الاحتراس لغة: هو التحفظ في انتباه وتيقظ[٤]، وهو "ذكر معنى فيه غموض ثم الإتيان بما يزيل هذا الغموض"[٥]. ولم يرد (الاحتراس) على أنه باب مستقل عند المتقدمين من البلاغيين[٦]، بل كانوا يعدونه معنى من معاني التتميم، في حين ورد على أنه باب مستقل عند القزويني[٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء﴾[٨]. فقوله (من غير سوء) احتراس من توهم البرص مثلاً، ونجد أن الاحتراس قد لا يقع بين متلازمين، ويكون في فضلة لها ارتباط إعرابي بما قبلها وإن كان في معناه يشارك الاعتراض فإنه يختلف عنه؛ لأن الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب. ومن أمثلة وقوع الاحتراس بين متلازمين ويشارك حينها الاعتراض قول طرفة بن العبد[٩]:

فسقى ديارك ـ غير مفسدها ـ صوب الربيع وديمة تهمي

فقوله (غير مفسدها) احتراس عن المطر المسترسل الذي يسبب الخراب والدمار، وقع بين

---

(1) ابن رشيق القيرواني، العمدة، ٨١/٢.
(2) سورة الإنسان، آية ٨.
(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة، ٨٢/٢، وانظر: العلوي، الطراز، ص ٤٥٠.
(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة حرس، ٤٨/٦.
(5) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٥.
(6) انظر: العسكري، الصناعتين، ص ٣٨٩، ابن رشيق، العمدة، ٨١/٢، ١١٣، ١١٦.
(7) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٥.
(8) سورة النمل، آية ١٢.
(9) ديوان طرفة بن العبد، ص ٨٨، انظر: العسكري، الصناعتين، ص ٣٩٠، وابن رشيق، العمدة، ٨١/٢، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٥، وبسيوني عبد الفتاح، علم المعاني، ٢١٠/٢.

متلازمين. ويسمى التكميل بالاحتراس عند القزويني[١]، وهو اعتراض توسط بين متلازمين. ومنه قول عبد الله بن المعتز في وصف الخيل[٢]:

صببنا عليها ـ ظالمين ـ سياطنا … فطارت بها أيد سراع وأرجل

فقوله (ظالمين) احتراس بين الفاعل ومفعوله، دفع له ما قد يتوهم من أنها بطيئة في المشي، ثقيلة في السير. وقد مر في باب الحشو[٣]، وقال عنه ابن رشيق إنه يشبه التتميم. ويمكن أن يكون الاحتراس بشطر كامل، نحو قول كعب بن سعد الغنوي[٤]:

حليم إذا ما الحلم زين أهله … مع الحلم في عين العدو مهيب

لو اكتفى بالشطر الأول لأوهم أن حلمه عن عجز، فأكد الاحتراس بالتذييل في الشطر الثاني.

نخلص إلى أننا لا نعد الاحتراس اعتراضاً إلا إذا وقع بين متلازمين، يمكن الاستغناء عنه دون أن يحدث خللاً في التركيب، وله دلالة معنوية.

د) الاعتراض والتكميل:

التكميل (الإكمال) هو التتميم عند العسكري[٥]، في حين لم يذكره ابن رشيق. وهو عند العلوي "أن تذكر من أفانين الكلام، فترى في إفادته المدح كأنه ناقص لكونه موهماً بعيب من جهة دلالة مفهومه، فتأتي بجملة، فتكملُه بها تكون رافعة لذاك العيب المتوهم"[٦]، نحو قول كعب بن سعد الغنوي[٧]:

حليم إذا ما الحلم زين أهله … مع الحلم في عين العدو مهيب

فلو اقتصر على الشطر الأول لأوهم السامع أنه غير وافٍ بالمدح، فكل من كان حليماً طمع فيه عدوه فنال منه ما يذم به، فأكمل في الشطر الثاني بوصف الحلم، ومنه قول كثير عزة[٨]:

لو أن عزة خاصمت شمس الضحى … في الحسن عند موفق لقضى لها

فشبه الجملة (عند موفق) حسنت المعنى. وما قلنا في التتميم والاحتراس نقوله في التكميل[٩].

---

(1) *القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٥ .*
(2) *ديوان ابن المعتز، ص ٣٦٤.*
(3) *ابن رشيق القيرواني، العمدة، ١١٣/٢، ١١٤ .*
(4) *أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، دار المسيرة، بيروت، ط ١٩٨٣، ص ١٣٤ .*
(5) *العسكري، الصناعتين، ص ٣٨٩ .*
(6) *العلوي، الطراز، ص ٤٥٢ .*
(7) *أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، ص ١٣٤ .*
(8) *يروى هذا البيت لكثير عزة وليس في ديوانه، انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٥ .*
(9) *التكميل عند القزويني يسمى (الاحتراس) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٩٤ .*

هـ) الاعتراض والتذييل:

للتذييل في الكلام موقع جليل، ومكان شريف خطير؛ لأن المعنى يزداد به انشراحاً والمقصد اتضاحاً، وهو عند العسكري (ت ٣٩٥هـ) "إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتى يظهر لمن لم يفهمه، ويتوكد عند من فهمه"[1]. فهو يأتي بعد تمام الكلام بكلام مستقل في معنى الأول تحقيقاً لدلالة منطوق الأول أو مفهومه، فيكون معه كالدليل، ليظهر المعنى عن من لا يفهم، ويكمل عند من فهم[٢]

قد يشمل الاعتراض بعض صور التذييل[٣] أي ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، وقعت بين جملتين متصلتين معنى، نحو فلان ينصر الحق ـ إن الحق منصور ـ ويخذل الباطل.

فمعظم علماء البلاغة ينصون على أن التذييل ضربان:

الأول: تذييل يجري مجرى المثل، ويكون في جملة أو شطر له محل من الإعراب.

الثاني: التذييل الذي لم يجر مجرى المثل.

ومن النوع الأول، قول النابغة الذبياني[٤]:

ولستَ فتى يعطي على الحمد مالَه　　　على شَعثٍ أي الرجال المهذب

فقوله: (أي الرجال المهذب) تذييل جرى مجرى المثل.

ومنه قول الحطيئة[5]:

تزور فتى يعطي على الحمد مالَه　　　ومن يعطِ أثمان المكارم يحمدِ

الشطر الثاني تذييل جرى مجرى المثل.

ومن النوع الثاني، قوله تعالى: ﴿ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور﴾[٦] فقوله (وهل نجازي إلا الكفور) تذييل غير جار مجرى المثل؛ لأن فهم معناه يتوقف على ما قبله[٧]. والتذييل بهذه الصورة لا يعد اعتراضاً لأن له ارتباطاً نحوياً بما سبقه. وقد جعل علماء البلاغة التذييل من طرائق الإطناب المفيد، وألحقوه ببابه، كما ألحقوا التكرار كذلك بباب الإطناب وعدوه من طرائقه.

---

(1) العسكري، الصناعتين، ص ٣٧٣.
(2) العلوي، الطراز، ص ٤٥٣.
(3) انظر: العلوي، الطراز، ص ٤٥٣.
(4) ديوان النابغة الذبياني، ص ٢٥٨.
(5) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، ص ٨٠، ويروى بـ (تزور امرأ يعطي).
(6) سورة سبأ، آية ١٧.
(7) الموسوعة القرآنية/ جمع وتصنيف إبراهيم الأبياري، ١٩٨٤م، ٣/ ٤١.

وبعد هذا العرض نخلص إلى أن هذه الأبواب متداخلة؛ لأن الدلالة المعنوية بينها متقاربة إلى درجة كبيرة. فنجد أنه استُخِدم التتميم بمعنى التكميل، والتذييل بمعنى التتميم، والتكميل بمعنى الاحتراس، ونتج عن هذا التداخل ورود بعض الشواهد في أكثر من باب، ففي الوقت الذي يطلق على شاهد ما اعتراض يطلق عليه تتميم، كما في قول الشاعر:

فسقى ديارك غير مفسدها ... صوب الربيع وديمة تهمي

وهكذا، فإن الاعتراض ما وقع بين متلازمين ليس له ارتباط نحوي، أما إذا وقع بفضلة ليس اعتراضاً؛ "لأن الفضلة لابد لها من إعراب".

ويشترك كل من التتميم والاحتراس والتكميل مع الاعتراض في المعاني والنكت البلاغية التي يأتي من أجلها، على مذهب من رأى أن الاعتراض هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما، وبعضهم قال: لنكتة سواء كانت دفع التوهم أو غيره. ويرى العلوي[١] أن التتميم والتكميل (الإكمال) مشتركان في أنهما إنما زيدا من أجل دفع الوهم، فمن جهة اللفظ: فإن التتميم إنما يقال في شيء نقص ثم تُمم بغيره، أما التكميل فإنه تام لم ينقص منه شيء إلا أنه أكمل.

ومن جهة المعنى: فالتتميم يرفع الخطأ مما ليس ذماً، في حين التكميل: يرفع الذم المتوهم إذا لم يذكر مع أن هناك تداخلاً كبيراً جداً بين أمثلتهما، فنجد أن الشاهد يرد في الاعتراض والاحتراس والتتميم والتكميل؛ لأن جانب التفريق هنا المعنى، فكل كاتب يضعها من منظور تفسيره هو.

وكما بينا فيما سبق أن الاعتراض هو أن يأتي في مجرى الكلام كلمة أو جملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة بلاغية، وأقصد الاعتراض المفيد. ويلاحظ أن مفهوم الاعتراض عند البلاغيين أعم من مفهومه عند النحاة، وذلك لأن البلاغيين يعدون الواقع بين الكلامين المتصلين معنى لا لفظاً جملة اعتراضية، أما النحاة فلا يسمونها اعتراضية، حتى يكون ما قبلها وما بعدها بينهما اتصال لفظي، ومن هنا كان اهتمام النحاة بمواضع الجملة الاعتراضية، واهتمام البلاغيين بدلالتها وأغراضها. ومما سبق نتبين أن الاعتراض في العربية له قيمة تعبيرية كبرى، وأثر لغوي عظيم، وبدا ذلك من خلال ما قدمنا من شواهد قرآنية وشعرية حقيقة جلية لا تخفى على دارس، ولا تغيب عن باحث، وتلكم الحقيقة تكمن في الدلالة المعنوية التي يضيفها الاعتراض، "وذلك لأن الاعتراض يضفي على الأسلوب تقوية وتوضيحاً وتحسيناً وتسديداً. وهو دليل صادق على رحابة التعبير في اللغة العربية، وإحكام تراكيبها، ودقة بنائها الأسلوبي"[٢]. ويبين العلوي[٣] أن الاعتراض يدخل لفائدة جارية مجرى التأكيد وهو باب من أبواب البلاغة والفصاحة.

---

(1) العلوي، الطراز، ص ص ٤٥٢ - ٤٥٣.
(2) عبد المنعم عبد الله، الاعتراض في اللغة العربية، ص ٣٩.
(3) العلوي، الطراز، ص ٢٨٣.

وعليه فإن هناك اتصالاً وثيقاً بين الاعتراض والحشو. فكل ما دخل التركيب بين متلازمين مع إمكانية الاستغناء عنه، دون أن يحدث خللاً في التركيب يعد اعتراضاً (حشواً)، من غير أن نغفل الجانب المعنوي له كما بينا ذلك في دلالات الاعتراض.

خلاصة

الحشو والزيادة واللغو والاعتراض والالتفات مصطلحات تناولها علماء العربية في كتبهم - فالحشو أشيع تلك المصطلحات في التراث البلاغي لا يراد منه ظاهر لفظه، وهو مرادف للاعتراض عند البلاغيين، ويدل على الزيادة المفيدة وغير المفيدة. وهو عند سيبويه صفة غير مستحبة لكل ما فصل بين متلازمين، نظراً لشدة الاتصال بينهما، يقول: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو"[1]. ويعد الحشو مرادفاً للاعتراض إذا وقع بين متلازمين بحيث لا يؤثر إسقاطه من التركيب في معنى الجملة. ويرى الزركشي أن الأولى اجتناب عبارة الحشو واللغو في الآيات القرآنية، فالكلمة حشو أو لغو من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى[2].

- الزيادة مصطلح يطلق على كل ما دخل بين متلازمين، يمكن إسقاطه دون أن يحدث خللاً في التركيب، من غير أن نغفل الجانب الدلالي للزائد، ويشمل جميع أقسام الكلام (الأسماء والفعال والحروف). والزيادة تنسب إلى جملة الكلام (التركيب) لا إلى الكلمة المجاورة.
- اللغو مصطلح يطلق ويراد به كل ما دخل التركيب دون أن يغير أصل المعنى، بل يمنحه قوة وتأكيداً، فقد عد سيبويه (ما) في قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ لغواً في "أنّها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[3]. وذكر في موضع آخر أن الفصل بين الجار والمجرور لا يجوز، وعده حشواً[4]. فهو يرادف بين الحشو واللغة، ويعدهما صفة غير مقبولة. فاللغو حكم يطلق على الزائد في التركيب، ويدل أحياناً على صفة غير مقبولة لكل ما فصل بين متلازمين بينهما اتصال وثيق. أما التوكيد فهو مصطلح وظيفي، يبين وظيفة الحشو أو اللغو في التركيب.
- الاعتراض من المصطلحات التي تناولها النحاة والبلاغيون، فبينوا مواضعه ودلالاته بيد أن المصطلح كان مضطرباً عند البلاغيين، فقد تكرر عندهم بتسميات مختلفة، منها: الالتفات والاحتراس والتتميم والتكميل والحشو... وهو من طرق الإطناب، وجزء من الالتفات بمعناه الواسع - ولهذا جعل ابن رشيق القيرواني جميع أمثلة الاعتراض تحت باب الالتفات - فإذا وقع بين متلازمين لا يؤثر إسقاطه من التركيب في معنى الجملة يعد اعتراضاً، ولا

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٣/١١١.
(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣/١٤٩.
(3) سيبويه، الكتاب، ٤/٢٢١.
(4) سيبويه، الكتاب، ٣/١١١.

يقف عند الجمل فقط بل يتعداه إلى جميع أقسام الكلم، ولا بد أن يتصل الاعتراض بالكلام الذي وقع معترضاً فيه؛ لأنه مسوق لتوكيده وتقريره. وهناك فروق دلالية بين الحشو والاعتراض: فالحشو حكم يطلق على المفيد وغير المفيد، أما الاعتراض فمسمى يطلق على المفيد فقط، مع أن بعض البلاغيين قد ساووا بينهما.

***

المصادر والمراجع

*أسرار البلاغة،عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

*أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.

*الأسلوبية، فتح الله أحمد سليمان، الدار الفنية للنشر، مصر، ١٩٩٠م.

*الاعتراض في اللغة العربية، عبد المنعم عبد الله، مجلة الفيصل، العدد الرابع والثمانون بعد المئة، لسنة ١٩٩٢م.

*الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، ط!، ٢٠٠٣م.

*الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١٩٩٩، ١م، ص ١٧٤.

*البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، عيسى البابي الحلبي، ط٢.

*البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، محمد أبو موسى، دار الفكر، مصر.

*البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٩م.

*البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.

*جماليات اللغة من كتابة (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبوللو للنشر، القاهرة.

*الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

*جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، دار المسيرة، بيروت، ط١٩٨٣، ص ١٣٤.

*جوهر الكنز، نجم الدين بن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

*حروف المعاني وزيادتها في التركيب، علي النوري، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس، العدد الثاني عشر لسنة ١٩٩٥م.

*الحشو، علي الجندي، مجلة الأزهر من ص ٨٥٠ - ص ٨٥٣ القاهرة، الجزء السابع، السنة الرابعة والثلاثون، يونيه، ١٩٦٢.

*حلية المحاضرة في صناعة الشعر، الحاتمي، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشد، العراق، ١٩٧٩م.

*الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.

*ديوان ابن المعتز، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

*ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام دار المعارف، القاهرة، ط٤.

*ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

*ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

*ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

*ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

*ديوان زهير، دار صادر، بيروت، ص ٨٦.

*ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٦١م.

*ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

*ديوان عنترة، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

*ديوان كثير عزة، جمعة: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

*سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق على فودة،

مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤.
*شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
*شرح ديوان أبي تمام، ضبطه: شاهين عطيـة، دار الكتب العلمية، بيروت.
*شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، مطبعـة الاستقامة، القاهرة.
*شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه الإمام أبي العباس احمد بن يحيى الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
*الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تعليـق: أحمـد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
*ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله بابعير، رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الأستاذ الدكتور علي الحمد، قسم اللغة العربية، جامعة اليرمـوك، الأردن، ١٩٩٣م.
*علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح فيـود، مؤسـسة المختار، القاهرة ودار المعالم الثقافية، السعودية، ط ١، ١٩٩٨م.
*العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني، قدم له وشرحه: صلاح الدين الهواري وهدى عـودة، دار الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
*فن البلاغة، عبد القادر حسين، عالم الكتب، بيروت، ط ١٩٧٧، ٢م.
*في المصطلح العربي، علي توفيـق الحمـد، free web sit hostin fresservers com //الـصفحة الخامسة.
*الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرحه الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
*كتاب التعريفات، الشريف علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥.
*كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: علـي محمد البجاوي وزميله، المكتبة العصرية، بيـروت، ١٩٩٨م.
* كتاب الطراز، يحيى بن حمـزة العلـوي، مراجعـة وضبط: محمد عبد الـسلام شـاهين - دار الكتـب العلمية، بيروت، ط١: ١٩٩٥م.
*الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبـد الـسلام هـارون، دار الجيل، بيروت، ط١.
*المثل السائر، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: محمـد محيي الدين عبد الحميد، مطبعـة مـصطفى البـابي الحلبي، مصر، ١٩٣٩م.
*المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه، أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسـكندرية، ط١، ١٩٩٠.
*المتقضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث،الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
*المنزع البديع في تحسين أساليب البديع، أبـو القاسـم السلجماسي، تحقيق: عادل الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ١٩٨١م.
*نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مـصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.
*نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الـرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: بكري شيخ آمـين، دار العلـم للملايين، بيروت ١٩٨٥م.
* همع الهوامع في شرح جمـع الجوامـع، الـسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميـة، بيروت.

□□□